شخص واحد مكافأة تزيد على مئة جنيه فلسطيني .

فخامة الرئيس : موافقين عليها ؟

فوافق المجلس على قبولها عيناً و بالاكثرية .

فخامة الرئيس : اضع الآن مجموع القانون موافقين عليه ؟

فوافق المجلس على قبول مجموع قانون الجمارك والمكوس بالاكثرية و برفع الايدي .

فخامة الرئيس : الجلسة نهار السبت الساعة الثالثة .

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

ملحق

١٢ السنة الاولى

الجريدة الرسمية لامارة الشرق العربي في الأردن

عمان الثلاثاء في ١٧ ذو القعدة سنة ١٣٤٨ و ١٥ نيسان سنة ١٩٣٠

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة المنعقدة في ٧ — ٤ — ٩٣٠ للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة الثانية عشـــر

الرقم : الجلسة الثانية عشر للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الأول

التاريخ : ٧–٤–٩٣٠

افتتحت الجلسة الثانية عشر للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الاول في ٧ — ٤ — ٩٣٠ المصادف يوم الاثنين الساعة الثالثة برئاسة فخامة الرئيس وبحضور اكثرية قانونية

فخامة الرئيس : اكتمل النصاب القانوني فليقرأ الضبط .

فقرأ :

فخامة الرئيس : نظراً لانتهاء الدورة وعدم تمكن المجلس من انهاء مالديه من الاشغال صدرت ارادة صاحب السمو الملكي المعظم بتمديد مدة المجلس ثلاثة اسابيع اخري فلتقرأ الارادة السنيـة فقرأت الارادة المطاعة والمجلس قياماً :

لما كان المجلس التشريعي لم ينته من اقرار الامور المعينة التي دعي للاجتماع من اجلها في دورته فوق العادة التي تنتهي يوم ٥ نيسان سنة ١٩٣٠

نحن عبدالله بن الحسين امير شرق الاردن .

استناداً للمادة (١٩) وللفقرة الثانية من المادة (٣٠) المعدلة من القانون الاساسي . وبناء على ما عرضه علينا فخامة رئيس الوزراء .

نصدر ارادتنا بما هو آت « تمدد الدورة فوق العادة الحالية للمجلس التشريعي لمدة ثلاثة اسابيع تبتدأ بتاريخ ٦ نيسان وتنتهي يوم ٢٧ نيسان سنة ١٩٣٠ بقصد اقرار ما لم ينته المجلس المشار اليه من اقراره من الامور المعينة . »

رئيس الوزراء　　　　عبدالله
حسن خالد ابو الهدى

فخامة الرئيس : الموضوع قسم الواردات

نظمي بك : ارجو ان يدون بالضبط بانه بعد ان قبلت المادة الثالثة المعدلة على حالة الاصابة دون النظر الى اقتراحي اني انسحبت من الجلسة .

شمس الدين بك : لي كلمة بسيطة جداً . وهي ان حكومة فلسطين حكمت بسبب حادثة فلسطين المشئومة على عشرين شخصاً .

فخامة الرئيس : هذا شيء خارج عن القانون ياسيدي حيث لايسوغ لنا الاشتغال الا بالامور المقررة .

محمد بك الانسي : وبالطبع كنا اتفقنا على ذلك

فخامة الرئيس : خصوصاً بعد ان رفعت المضبطة على الاعتاب السنية

نجيب بك الشريدي : اذا كان القصد نشر المضبطة بالجريدة فستنشرها الجرائد .

شمس الدين بك : قبل ان يبدأ عبدالله بك بتلاوة بيانات مديرية الخزينة اريد ان اتكلم كلمتين

فخامة الرئيس : من يريد ان يتكلم غير شمس الدين حول هذا الموضوع ؟

عوده بك : كيف يمكننا ان نتكلم قبل ان نسمع اجوبة مديرية الخزينة .

شمس الدين بك : لي الحق ان اتكلم مباشرة

فخامة الرئيس : طيب تكلم .

نجيب بك الشريدي : لايمكن لنائب مدير الخزينة ان يجاوب شمس الدين بك عن امور جديدة حيث انه مأمور بتلاوة تقرير المالية وبعد تلاوته اذا وجد به مايستوجب الاستيضاح استوضح عنه حسب الاصول .

شمس الدين بك : انت لست برئيس المجلس .

فخامة الرئيس : موضوع جلستنا اليوم الواردات تكلم ياشمس الدين بك

نجيب بك : ارجو ان تضعوا بالرأي فيما اذا كان المجلس يوافق على البدء بالكلام قبل ان يسمع بيانات مديرية الخزينة .

فخامة الرئيس : له حق التكلم .

نجيب بك الشريدي : وانا لي الحق ايضاً

شمس الدين بك : لا يوجد في هذا المجلس من يتكلم اكثر منك .

نجيب بك الشريدي : ولكن اتكلم كلام منطقي ولم اخرج عن الصدد ولذلك انا ان فتحت كتاب الانجيل وتلوته بحضور المجلس لايحق لاحد ان يمنعني من تلاوته هذا ان اتبعنا هذه القاعدة ·

شمس الدين بك : كنت اقترحت سابقاً على زملائي الكرام لزوم تدقيق قسم الدخل اي الواردات المقدرة قبل البحث في المفردات لاعتبارات خاصة وقبل اقتراحي ولكن بعض الزملاء رأوا ان البحث في مفردات الدخل قبل البحث في النفقات يخالف الاصول المالي عند الدول فاننا بموقفنا هذا دولة من دول المال كامريكا او مصر لايليق بنا ان نخرج عن قواعد اصول المالية التي تمشى عليها انكلترا وفرنسا ·

او كأننا لم نخرج بهذا كراننا هذه قط عن القواعد المالية الدولية ولم نقرر مالا يتفق فيما يتعلق بالمجالس النيابية ·

فقبل ان يتلي الاستاذ عبدالله بك مفتش المالية بياناته اود ان ابين الاعتبارات التي دعت المجلس لقبول التثبت من صحة قسم الواردات اي الدخل قبل ان ندخل في البحث في قسم النفقات في السنة الماضية كان تقدير الدخل غير صحيح بدليل انه تبين موخراً عجزاً جديداً في الموازنة وقدره (٢٧) الف ليرا تقريباً وهـذا العجز قد احتارت الحكومة بكيفية ملافاته ولم تتمكن من تسديد هذا العجز الا بطرح ضريبة التمتع التي كانت قررت الحكومة الغاءها وبتحصيل البقايا العتيقة التي كانت اهملتها بقصد عفو الاهلين منها ·

فنحن فكرنا من الآن وخفنا من الوقوع في مثل هذه الخطيئات بتقدير الواردات خصوصاً مع وجود الجراد واحتمال وقوع القحط واردنا ان نعرف موقف الحكومة تجاه المكلف الاردني اذا حصل نقص جديد لان البلاد لاتتحمل ضريبة جديدة وعلى مااعتقد لم يبق لدى الحكومة دفتر عتيق يرجع اليه عند مسيس الحاجة كما فعلت في العام الماضي كما وان البلاد لاتستطيع ان تقوم بدين جديد كما وانني اعتقد بان الانكليز قد رفضوا ان يعطوا اعانة مالية اكثر من ستين الف ليره ·

ثانياً : من المقرر عندنا انه يوجد دوائر زائدة ووظائف خلقتها الادارة للاشخاص لا للمصلحة العامة ثم ان هنالك رواتب يتناولها بعض الموظفين بصورة لاتتناسب مع العمل القائمين به وهنالك ايضاً موظفين قد نالوا رواتب بدون استحقاق و بدون اتباع قاعدة مخصوصة في الترفيع والترقي ·

فالمجلس كان افتكر بلزوم لغو الدوائر الزائدة وكذلك الوظائف التي لاحاجة لها وكذلك افتكر المجلس بتنزيل الرواتب الباهظة التي تضخمت بدون قاعدة او نسبة معينة ·

فالمجلس اعتقد بان معرفة الواردات بصورة صحيحة والتثبت من صحة الدخل تمكنه من تنزيل رواتب بعض الموظفين وتنسيق دوائر الحكومة ضمن الاساسات التي بينتها آنفاً ·

ثالثاً : ان الامة لم تشترك اشتراكاً فعلياً مع الحكومة في وضع الميزانية حتى يومنا هذا لذلك ارتأى المجلس التثبت من صحة كل فصل من الفصول وكل مادة من المواد فرضاً محتماً ·

فقانون الموازنة الموضوع امامنا يحتوي على اربع مواد :

المادة الاولى : تحتوي على اسم القانون والمادة الثانية تحتوي على مقدار الواردات والثالثة على مقدار النفقات والرابعة مادة ختامية ·

فاذا اردنا ان ندقق قانون الموازنة وجب علينا ان نبدأ من المادة الاولى فالثانية فالثالثة فالرابعة ام يجب ان نبدأ من المادة الثالثة التي تبحث عن النفقات وننتقل الى المادة الثانية ثم الاولى؟ هذه هي الاعتبارات التي دعتني ان اقترح والمجلس الموقر يوافق على تدقيق قسم الواردات قبل الصرفيات في هذه الجلسة ·

فان كانت هذه الاعتبارات غير منطقية ولم تكن لغاية شريفة او هي غير موافقة للمصلحة العامة فيمكن للمجلس ان يرجع عن قراره و يصرف النظر عن تدقيق الواردات تاركاً مسئولية صحة تقدير الواردات على عاتق الحكومة وان كان لابد من درس الواردات والتثبت من صحتها فلا فرق بين تدقيق الواردات ثم الصرفيات او الصرفيات ثم الواردات طالما ان الكل ضمن قانون واحد وبالنتيجة التصديق يقع عليه ·

فخامة الرئيس : فليقرأ عبدالله بك جواب المالية عن تقدير الواردات في الموازنة المالية ·

نجيب بك الشريدي : ارى ان يقرأ في بادئ الامر كتاب التفويض ·

توفيق بك : لاحاجة لاستحضار كتاب تفويض حيث ان وزير المالية موجود هنا « وهو فخامة رئيس الوزراء » ·

عبدالله بك الحمود : انتصب وقرأ

(جواب المالية عن تقدير الواردات في الموازنة المالية لسنة ١٩٣٠—١٩٣١)

انتدبت لابسط امام مجلسكم الموقر ما اعتمد عليه من المقاييس في تقدير الواردات لسنة

١٩٣٠ – ١٩٣١ المالية ٠

يقدر الدخل في هذه الحكومة على طريقة الرجوع الى المبالغ التي دخلت فعلاً الى الخزانة المالية في السنين السابقة مع ملاحظة النمو الذي يرافق عادة لتقدم البلاد ٠ وما يحتمل ان يؤثر في منابع الواردات من اعتبارات اقتصادية او آفات سماوية ٠

١ – فصل الجمارك والمكوس :

على اساس هذه الاصول قدرت الارقام المثبتة في موازنة الدخل الموجودة بين ايديكم وتعزيزاً لما ذكرت اين في صدد واردات الجمارك والمكوس المدرجة في الفصل الاول انه قدر لحصة الجمارك من سوريا ١٤٠٠٠ جنيه ولحصة الجمارك من فلسطين ٢٥٥٠٠ جنيه ولرسوم المواد المستوفاة محلياً ٢٨٠٠٠ جنيه ولرسوم المشروبات الروحية ١٢٠٠٠ جنيه ولرسوم التبغ ٦٥٠٠٠ جنيه ولرسوم الاحتفاظ ٨٠٠ جنيه ٠

في هذا الفصل قدرت بحصة الجمارك من سوريا بزيادة قدرها ٢٠٠٠ جنيه على ما يقابلها في السنة الماضية ٠ ولقد استند في تقدير هذه الزيادة الى المبالغ المقبوضة في السنين السابقة فان مبلغها في سنتي ١٩٢٨ و١٩٢٩ يؤيد هذا التقدير ٠

اما الرقم المقدر لحصة الجمارك من فلسطين وقدره ٢٥٥٠٠ جنيه فانه بني على اساس المبلغ المتفق عليه بصورة مقطوعة فيما بين هذه الحكومة وحكومة فلسطين ٠

ان رسوم المواد المستوفاة محلياً قد قدرت بمبلغ ينقص ٤٢٠٠٠ جنيه عن مقابله في السنة المنصرمة وسبب ذلك يرجع الى ان التحصيلات الواقعة خلال السنة الماضية كانت بدرجة تستدعي هذا الانقاص ٠

ترون ان المقدر لرسوم المشروبات الروحية يزيد ٣٥٠٠ جنيه وكذا المبلغ المقدر لرسوم التبغ فانه يزيد ٣٦٥٠ جنيهاً وان رسوم الاحتفاظ ايضاً نعمت بزيادة قدرها ٣٥٠ جنيهاً ٠ ان الزيادة في رسوم المشروبات الروحية ورسوم الاحتفاظ قد بنيت على اساس التحصيلات الواقعة خلال السنين السابقة وعلى ما لوحظ وقوعه سنويا من الزيادة المطردة في هذه الرسوم اما فيما يخص بزيادة رسوم التبغ فانها بنيت على اساس تعديل التعرفة الجمركية المنشور في العدد ٣٠٧ من الجريدة الرسمية مع ملاحظة ما يتوقع ان يحصل من التعديل في التعرفة فانها تعادل الثلثة الجارية ٠

٢ – فصل الرخص والضرائب :

ان الارقام المقدرة للرخص وما في بعضها من الزيادات بالنسبة لما يقابلها في السنة الماضية قد بنيت على اساس التحصيلات الواقعة في السنة المذكورة مع ملاحظة النمو الذي يحصل عادة في مثل هذه المنابع بسبب اتساع نطاق المعاملات في البلاد ٠

اما ارقام الضرائب فان منها لضريبة المواشي ٣٦٠٠٠ جنيه بزيادة ٥٠٠ جنيه على السنة الماضية ومنها لضريبة الاراضي ٢١٠٠٠ جنيه بزيادة ١٢٠٠ جنيه ولضريبة التمتع ٤٥٠٠ جنيه بزيادة الفي جنيه ولبدلات الطريق ٧٠٠٠ جنيه مثل ما هو مقدر لها في السنة السابقة وللاعشار ٦٠٠٠٠ جنيه كما في السنة المذكورة ٠

بنيت الزيادة في ضريبة المواشي على التحصيلات الواقعة في السنين السابقة وعلى ما لوحظ استيفاؤه من البقايا وعلى كون حالة الاغنام في هذه السنة احسن مما كانت عليه فيما سبقتها فانها لم تصب بشيء من المرض كما وقع لها في السنين السابقة ٠

وبنيت الزيادة المقدرة في ضريبة الاراضي والمسقفات في بادئ الامر على التحصيلات وعلى ما ينتظر استيفاؤه من البقايا ومن الانشاآت الجديدة غير انه بالنظر لظهور الجراد في البلاد فقد تقرر اخيراً ان ينزل المبلغ المقدر لهذه الضريبة من ٢١٠٠٠ جنيه الى ٢٠٠٠٠ جنيه ٠

وبنيت الزيادة في التمتع على التحصيلات الواقعة في السنين السابقة وعلى ما ينتظر ان يحصل من البقايا وعلى اعتبار آخر ذلك ان مقداراً ليس بقليل من التحققات التي فرضت للسنة الماضية قد بقي بدون تحصيل ومن المقرر استيفاؤه في هذه السنة ٠

اما الاعشار فان المبلغ الذي قدر لها قد بني في بادئ الامر على التحصيلات وعلى ما ينتظر الحصول عليه من بقايا هذه الضريبة فان تحققاتها مع البقايا المختصة في السنين السابقة تبلغ اكثر من (١١٤٠٠٠) جنيه غير انه بالنظر لظهور الجراد في البلاد فقد تقرر اخيراً ان ينزل المبلغ المقدر للاعشار من ٦٠٠٠٠ الى خمسين الفا ٠

وكذلك تقرر الغاء المبلغ المقدر لضريبة التوطئة وقدره (٥٠٠) جنيه بسبب عدم تصديق مشروع القانون الذي وضع لهذه الضريبة ٠

اما المبالغ المقدرة لطوابع الواردات والطوابع للهيئات الحقوقية والمعاملات ورسوم المرور فانها بنيت على اساس التحصيلات الواقعة في السنين السابقة مع ملاحظة الزيادة المطردة في ايرادها بسبب اتساع نطاق المعاملات في البلاد ٠

٣ — فصل رسوم المحاكم والضرائب ·

ان الارقام المخمنة لرسوم المحاكم والدوائر في هذا الفصل قد قدرت بالنظر للتحصيلات الواقعة في السنين السابقة مع ملاحظة النمو الطبيعي في هذه المواد ·

اما في صدد الزيادات فان منها ٤٠٠ جنيه في رسوم الجوازات بسبب معاملات الجنسية و٣٥٠ جنيهاً في رسوم الصحية ووارادات المستشفى وهذه بسبب كون دائرة البلدية تدفع ار بعمئة جنيه من اصل مبلغ السبعماية والخمسين جنية المقـدرة لهذه الرسوم والواردات وما زاد على ذلك فهو المقدر للرسوم الصحية ووازدات المستشفى ·

ومنها زيادة قدرها خمسين جنيهاً لمبيع اللوازم وقد وضعت بالاستناد الى التحصيلات الواقعة و٥٠٠ جنيه لعائدات التقاعد وهذه مقابل زيادات المرتبات ومنها خمسين جنيهـاً للاستردادات المختلفة وقد وضع هذا الرقم التقريبي بنسبة التحصيلات الواقعة والازدياد المطرد ·

اما ماقدر لتسجيل العلامات الفارقة فقد قدر لاول مرة بدون واسطة على قدر مالوحظ انه سيرد من هذا المورد ·

٤ — البرق والبريد والهاتف ·

ان الزيادات المقدرة لواردات البرق والبريد والهاتف قد بنيت على اساس المبـالغ المستوفاة في السنة الماضية مع ملاحظة النمو المطرد بسبب اتساع المعاملات وما ينتظر ان تحصل عليه الحكومة من اثمان الطوابع الجديدة التي اخرجت و ينوى اخراجها للتداول مجدداً في هذه السنة ومنها طوابع مكافحة الجراد ·

٥ — ورادات املاك الدولة :

ان مبنى الزيادة المقدرة في فصل واردات املاك الدولة هي التحصيلات الواقعة في السنين السابقة وما ينتظر استيفاؤه من البقايا وما يؤمل حصوله من الفوائد بسبب اهتمام دائرة الاراضي باستثمار اراضي الحكومة على قدر المستطاع غير انه بالنظر لظهور الجراد في البلاد فقد تقرر اخيراً ان ينزل المبلغ المقدر في الفصل ٥ المادة ٢ لحاصلات الاراضي من (٣٠٠٠) جنيه إلى (٢٦٠٠) جنيه [illegible]

٦ — فصل الفوائد :

ان الارقام المقدرة للفوائد تقريبية ومبناها التحصيلات الواقعة جريا على الاصول المتبعة في التقدير ·

٧ — فصل الواردات المختلفة :

ان الرقم المقدر للواردات المختلفة لايمكن الا ان يكون تقريبياً ومبناه التحصيلات الواقعة ايضاً ·

٨ — فصل بيع الاراضي :

قدر لأثمان الاراضي المباعة ٨٠٠ جنيه بزيادة ٣٥٠ جنيه على ما يقابلها في السنة الماضية وقد بنيت هذه الزيادة على معاملات الاراضي التي تقرر اخيراً تفويضها ببدلات المثل لافراد الاهلين ·

الخاتمة :

هذا ما انتدبت لالقائه على مسامع حضراتكم ولما كانت مهمتي قاصرة على ماذكرت ارجو إذا كان لاحد الاعضاء الكرام راي في صدد تقدير الواردات ان يقدم سؤالاً جديداً وحينئذ يبلغ للمالية لاعطاء جوابها عنه ·

فخامة الرئيس : من يريد ان يتكلم في الموضوع ؟

شمس الدين بك : اريد ان افهم فيما اذا كان فخامة الرئيس بصفته وزير المالية يعتقد بصحة هذه الارقام التي وردت في جواب مدير الخزينة ام لا ؟

فخامة الرئيس : تعلمون ان الواردات على قسمين الاول الواردات المؤكدة كما بينها عبدالله بالنسبة للسنين السابقة واما القسم الثاني وهو الواردات المخمنة فهذا امره معلوم لديكم اي انه يخمن تخميناً ·

شمس الدين بك : ولكن انا اعتقد ان التنزيلات التي اجرتها مديرية الخزينة في قسم الواردات

هي قليلة جداً بالنسبة لاوضاع السنة الحالية ٠

فخامة الرئيس : ان الحكومة ساعية بكل مالديها من قوة لاتلاف الجراد وان شاء الله تعالى سوف لا ينقص شيء من الواردات ٠

نجيب بك الشريدي : انني كما ذكرت في الجلسة السابقة ان كافة حكومات العالم تسير على النظر بالصرفيات قبل الواردات وشرحت في تلك الجلسة نظريتي وايدتها بالحجج الدامغة كما انني تتبعت الاصول المالي الذي وضعه فارس بك الخوري الذي وضعه احد علماء الاقتصاد المشهورين في سوريا وهو يذهب بصحة نظريتي من لزوم تقديم النظر في الصرفيات على تدقيق الواردات في كافة حكومات العالم وان شرق الاردن حكومة دستورية من حكومات هذا العالم الذي ذكر شمس الدين بك استغرابه من ان هذا المجلس اعتبر هذه الحكومة بالمعنى المقصود مع ان هذا المجلس الذي يتبوأ شمس الدين بك احدى مقاعده وهو من مظاهر الحكومات الدستورية وان التقدير غير الحقيقة كما لا يخفى ٠

فيجوز ان يزيد التقدير او ينقص بالنسبة للقيم المقدرة من قبل الحكومة ولكن هذا النقص او الزيادة يكون قريب من الحقيقة بالنسبة لتجارب والممارسات في دوائر المالية التي تضع مقادير الواردات المقدرة واني اعتقد ان البيانات التي ادلى بها عبد الله بك الحمود بالنيابة عن وزير المالية هي كافية ولا ارى حاجة للتكذيب لانني لم اثبت خلاف ما جاء بجواب وزارة المالية وطالما ان كافة علماء الاقتصاد متفقين على النظرية التي ابديتها فيما يتعلق بارجحية النظر في الصرفيات مقدمة على الواردات يجعلني اذكر اعضاء المجلس المحترمين الى ان يكتفوا بهذه البيانات واقترح ان يضع فخامة الرئيس اقتراحي هذا بالرأي حتى اذا وافق المجلس العالي على الاكتفاء بما جاء بجواب نظارة المالية فيما يتعلق بواردات الحكومة وطالما ان المجلس قد بحث في الجلسات السابقة في فصول الصرفيات ووافق على اربعة فصول منها وهي فصل المقر العالي والمجلس التشريعي وفصل الديوان النافعة وفصل المتقاعد ٠

فارجو ان يوافق الزملاء المحترمون على هذا الاقتراح الذي يوفر عليهم كثيراً من الوقت واذكرهم كما ذكرت في الجلسة السابقة ان نظرية تقديم البحث في الواردات على الصرفيات لو كانت نظرية صحيحة لكانت كافة دول الارض سارت عليها وجاءت صرفياتها متناسبة تناسباً مبسوطاً

مع وارداتها غير ان كافة دول الارض مديونة ومثقلة الكاهل بالديون ومنها دولة بريطانيا العظمى فانها على ما أتذكر تدفع فوائد عن ديونها نحواً من (٣٠٠) مليون جنيه ٠ سنوياً

فخامة الرئيس : ارى من المناسب تعطيل الجلسة خمس دقائق ٠ وتعطلت الجلسة :

فخامة الرئيس : افتتح الجلسة وليبدأ بالكلام نجيب بك الشريدي ٠

نجيب بك : (مداوماً) ان الديون التي تثقل كواهل الدول لدليل كاف وبرهان ساطع على ان صرفيات الدول غير مقيدة بالواردات وان الدولة اذا لم تجد ما يسدد نفقاتها من الواردات المقدرة فانها تعقد القروض ولا حاجة للتطويل اكثر من ذلك وان لي ذلك البلاغ مكرراً رجائي من فخامة الرئيس ان يضع اقتراحي بالرأي بأن يكتفي بجواب المالية وان يواصل البحث في الصرفيات اعتباراً من الفصل الخامس بعد الفصول الاربعة التي اقرها المجلس ٠

نظمي بك : انا اؤيد اقتراح نجيب بك ٠

شمس الدين بك : الدور لي فان كانت المسألة مسألة (امباطحة) فانا « ابطحهم » ٠

الانسي بك : تكلم يا ابا سامي ٠

شمس الدين بك : انني بينت الاعتبارات الخاصة التي دعتنا الى ترجيح تدقيق الواردات قبل الصرفيات فهي اعتبارات تلفت الانظار اذا اراد احدنا ان يتأمل في تلك الاعتبارات ٠

اما قول حضرة الزميل انني نسيت ان حكومته دستورية وطنية ذات سيادة قومية فانا لم انس قط تلك الاتفاقية التي جعلت بلادنا هذه دون الاستعمار المعروف بالبلدان الراقية ٠

ولا اعتقد بان مجلساً يقبل تلك الاتفاقية ثم يرجع ويدعي باننا مظهر من مظاهر الحكومة الدستورية التي تفاخر بقوميتها ٠

اما الاصول المالية فنحن ولله الحمد لم نبلغ ولا في موقف من مواقفنا لا في الحكومة ولا في المجلس القواعد المالية المرعية عند الدول كقاعدة مالية ٠ فلو كان الامر كذلك لما تركنا مشروع روتنبرغ حراً طليقاً ولا ملكنا نهر الاردن بمجموعه الى رجل يهودي صهيوني ٠ كما وان حكومتنا

لما وافقت على اعطاء امتياز البحر الميت قبل ان تدرس على الاقل انواع المعادن الموجودة به ·

فان كان نجيب بك يريد ان يجعل لزوم تدقيق الوردات قبل الصرفيــات نقيصة لي فيتكرم ويرجع الى الوراء ولو قدما واحداً و يشاهد الاعمال التي تقع ضمن ماليتنا او ادارتنا خلافاً للقواعـد الدولية المتبعة ·

واما قبول الواردات كما بينها مدير الخزينة فالرأي يرجع بذلك الى المجلس الموقر

نجيب بك الشريدي : انني بصدد الحكومة الدستورية لم ازد عبــارة غير كلة حكومة دستورية وقلت ان هذا المجلس مظهر من مظاهر تلك الحكومات لاننا لو انكرنا وجود الحكومة يكون معناه انكار انفسنا · اما الاصول المالي والاغلاط الذي يذكرها الزميل شمس الدين بك للحكومة فنحن لسنا بشركائها بها ·

واما البحر الميت لم نشترك باعطاءه للصيونيين او لخلافهم وان بحثنا ينحصر فيما اذا كان ما ذهب اليه شمس الدين بك من لزوم تدقيق الواردات قبل الصرفيات هو ارجح أم اقتراحي فيما يتعلق بترجيح المناقشة بالصرفيات وتقديمها على الواردات اصوب هذا هو البحث ·

فخامة الرئيس : انتهى الامر ·

نجيب بك الشريدي : (مداوماً) هذا هو البحث الذي تدور عليه المناقشة فأرجو من فخامة الرئيس ان يضع اقتراحي بالرأي ·

فخامة الرئيس : كان المجلس اقترح لزوم الحصول على جواب من نظارة المالية بشأن الواردات وها ان المالية جاءت بجوابها وتلته على مسامعكم فهل تكتفون بذلك ام لا ؟

فوافق المجلس على الاكتفاء بذلك ·

نجيب بك الشريدي : نرجو ان نداوم على قراءة الميزانية اعتباراً من الفصل الخامس ·

فخامة الرئيس : تفضل يا توفيق بك ·

توفيق بك : الفصل الخامس مادة اولى

المقدار الذي قبلته اللجنة	مشروع ميزانية ٩٣٠ — ٩٣١	ميزانية ٩٢٩ — ٩٣٠	الفصل	المادة	رئاسة الوزراء والداخلية
١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	٥	١	فخامة رئيس الوزراء
١٠٠	١٠٠	١٠٠		٢	علاوة خصوصية لرئيس الوزراء الحالي

شمس الدين بك : لي اعتراض على العلاوة الخصوصية · انني اذكر فخامة الرئيس بان هذه العلاوة الخصوصية كانت اعطيت مكافئة لبعض رؤساء الحكومة مقابل خدمات جليلة واخلاص جم كان يقدمها حينما كانت حكومتنا مظهر من مظاهر الحكم الاجنبي · ولا اعتقد انه بقي لزوم لمثل هـذه الهبة بعد ان قال حضرة الزميل نجيب بك الشريدي ان حكومتنا دستورية وانها مظهر من مظاهر الحكم العربي ·

لذلك اني اجل فخامة الرئيس ان يتنازل ويقبل مثل هذه التخصيصات المعروفة بين الناس انها كانت هبة مقابل خدمات لا محل لذكرها الآن لذلك انا اقترح على فخامة الرئيس ان لا يقبل هذه التخصيصات لكي لا يكون قبل على نفسه بانه كغيره من الرؤساء الذين كانوا يقدمون الاخلاص مقابل هذه الهبات الممقوتة · ·

نظمي بك : ان امرتم ان يوضح لنا ذلك مقرر اللجنة · (خطاباً لفخامة الرئيس)

توفيق بك : ان العلاوة ليست هبة كما يظن وسبب انفصالها عن الراتب هو ان رئيس الوزراء السابق رضا باشا كان يستوفي راتباً قدره ١٢٠٠ ليرة ثم زيد هذا الراتب الى ١٣٠٠ ولما استقــال ارادت وزارة المالية ان تدفع لفخامة الرئيس الحالي (١٢٠٠) ولكن فخامته لم ير من المناسب ان يأخذ شيئاً اقل مما كان يأخذه سلفه لذلك جعل كالسابق ولكن خشية ان تتخذ كقاعدة فصلت هـذه الزيادة ووضعت كعلاوة لفخامة رئيس الوزراء الحالي حتى اذا اتى يوم واستقال فخامته لا تعطى لمن سيخلفه ·

الالسي بك : ضعوها بالرأي يا فخامة الرئيس ·

شمس الدين بك انا لا اقصد بكلامي مايمس كرامة الرئيس الحالي ولكني أجله عن أخذ شيء

عرف بنظر العالم هبة ممقوتة مهما فسرها توفيق بك لأن الحكومة كانت غير هذه ·

فخامة الرئيس : موافقين عليها ؟

فقبلها المجلس بالاكثرية ·

شمس الدين بك : قبلت بكم صوت ياسكرتير ؟

السكرتير : ١٢ ضد ٣

المقدار الذي قبلته اللجنة	مشروع ميزانية ٩٣٠ — ٩٣١	ميزانية ٩٢٩ — ٩٣٠	الفصل	المادة	رئاسة الوزراء والداخلية
٦٠٠	٦٠٠	٥٧٦		٣	سكرتير عام ٤٨ — ٧ — ٥٨
قبلت بالاكثرية					
·	·	٣٧٢		٤	مساعد سكرتير ٢٦ — ١ — ٣١
٢٦٩	٢٦٩	٢٥٢		٥	رئيس الديوان ٢١ — ١ — ٢٥
قبلت بالاكثرية					
٢٠٧	٢٠٧	٢٢٠		٦	كاتب عدد (١) ١٣ — ١/٢ — ٢٠
قبلت بالاكثرية					
٣١٤	٣١٤	٢١٨		٧	كاتب عدد (٢) ١٣ — ١/٢ — ١٦

نجيب بك الشريدي : ان هذين الكاتبين اراهما زائدين لان العمل الذي يقوما به قليل بالنسبة للرواتب التي يتقاضيانها لذلك ارى ان ينزل منها كاتب ويبقى الآخر ·

شمس الدين بك : اما ان تتبعوا طريقة التنزيل واما ·

محمد بك الانسي : (مقاطعاً) هنا الغاء وظيفة لا تنزيل راتب ·

توفيق بك : في الميزانية الجديدة كنا الغينا كاتب من درجة ٦ — ١/٢ — ٨ واتفقنا على الغاء واحد فطالما نجيب بك ينسب الغاء كاتب من درجة (١٢ — ١/٢ — ١٦) لا بأس من الغاءها ·

فخامة الرئيس: موافقين ؟

فوافق المجلس على الغاء كاتب من المادة السابعة حيث اصبحت كما يأتي :

	المقدار الذي قبلته اللجنة	مشروع ميزانية ٩٣٠ — ٩٣١	ميزانية ٩٢٩ — ٩٣٠	الفصل	المادة	رئاسة الوزراء والداخلية
	١٥٨	٣١٤	٢١٨		٧	كاتب عدد (١) ١٣ — ١/٢ — ١٦
توفيق بك:	·	·	٣٠٠		٨	كاتب عدد (٢) ٩ — ١/٢ — ١٢
	٢٧٦	٣٨٤	·		٩	〃 〃 (٣) ٩ — ١/٢ — ١٢

نجيب بك : اقترح الغاء كاتب من المادة التاسعة ·

توفيق بك : اللجنة قررت ذلك ·

فخامة الرئيس موافقين ؟

فوافق المجلس على ان تكون المادة التاسعة كما يأتي

	٢٧٦	٣٨٤	·		٩	كاتب عدد (٢) ٩ — ١/٢ — ١٢
توفيق بك	·	·	٩٦		١٠	كاتب 〃 (١) ٦ — ١/٢ — ٨
〃 〃	٤١	٤٢	٧٩		١١	علاوة فرق العملة
	قبلت					
〃 〃	١٢٠	١٢٠	١٢٠		١٢	موزع وآذنان
	قبلت					
	٢٩٧١	٣٢٣٥	٣٥٣٣			مجموع الرواتب

توفيق بك :

(ب) النفقات

المقدار الذي قبلته اللجنة	مشروع ميزانية ٩٣٠ — ٩٣١	ميزانية ٩٢٩ — ٩٣٠	الفصل	المادة	رئاسة الوزراء والداخلية
٦٥٠	٧٨٠	٦١٠		١٣	نقليات وسفريات

شمس الدين بك : نرجو من الحكومة ان تبين لنا الجهات التي تصرف اليها مبلغ (٦٥٠) جنيه بصورة واضحة ·

الانسي بك : للنقل والسفر ·

شمس الدين بك : هل تريد ان نصادقها على البياض دون مجادلة ولا مناقشة فلو كنت معكم في الاجتماع لما سألت ؟

عوده بك · انت لاتقتنع

شمس الدين بك : اظن ان هذه المبالغ تصرف على سفرات المتر العالي والضيافات وغيرها

توفيق بك : تصرف مادة النقليات والسفريات على ثلاثة اشياء :

اولا : على نقل الموظفين ·
ثانياً : لاجور سيارات للسكرتير العام عند ذهابه للتفتيش ولسيارة فخامة رئيس الوزراء
ثالثاً : للنفقات ·

شمس الدين بك : كم نفتش الملحقات وكم مرة تحصل التنقلات ·

توفيق بك : لا أتذكر انني ذهبت اكثر من ست مرات في السنة الماضية ·

شمس الدين بك : اذاً الى اين ذهبت الـ (٧٨٠) جنيه

توفيق بك : لا يوجد مثل هذا المبلغ ·

شمس الدين بك : ما هو المصروف منها على وجه التقريب ؟

توفيق بك : على الحساب الوسطى ٤٥ ليرة شهريا ·

الانسي بك · اكثير على رئيس الحكومة هذا المبلغ ؟

شمس الدين بك : لا ولكن اريد ان يدفع له اجرة سيارة خاصة فقط ·

محمد بك الانسي : ضعوها بالرأي يا فخامة الرئيس ؟

شمس الدين بك : اقترح ان تصرف محتويات المادة (١٣) على هذه الصورة :
٢٥٠ لفخامة الرئيس و ٥٠ للموظفين و ١٥٠ نفقات التفتيش فيكون المجموع (٤٥٠)

فخامة الرئيس : اضع اصل المادة (١٣) بالرأي ·

فوافق المجلس على قبول المادة (١٣) كما قبلتها اللجنة ·

توفيق بك

٣٠ قبلت	٣٠	٣٠	١٤	انارة وتدفئة
١٠ قبلت	١٥٠	٢٠٠	١٥	متفرقة
١٥٠ قبلت	١٥٠	٢٠٠	١٦	برق وبريد وهاتف
١٥٠ قبلت	٣٠٠	٤٢٠	١٧	فوق العادة

عطاالله بك السنجقيات · ماهي الاسباب لتخصيص مبلغ ١٥٠ جنيه لمصاريف فوق العادة ؟

شمس الدين بك · ماهي تخصيصات فوق العادة ؟ اهل عندنا اراضي شاسعة واسعة للتشكيل

من صرفها على امور صالحة للبلاد

يهمني ان اعرف لأي جهة من الجهات تصرف هذه التخصيصات الملقبة (بفوق العادة)اهل تصرف هذه القيمة في سبيل اكتشاف اراض جديدةفي احدى القطبين اوفي سبيل تأسيس مستعمرة جديدة لشرق الاردن في اقاصي المعمورة حتى تجاري حكومتنا الحكومات الراقيةذات المستعمرات والتي تحتوي ميزانياتها على الوف مؤلفة من الجنيهات تحت عنوان فوق العادة ؟ اقول ذلك وانا اعلم يقيناً بان هذه القيمة تصرف على جهات غير مشروعة في نظري لانها تصرف لايجاد القلاقل ·

محمد بك الانسي · والفساد ·

شمس الدين بك (لا بدنا نلطفها شويه) في بعض الاحيان ·

شمس الدين بك · واتذكر رواية الكف الاسود التي تمثلت في شرق الاردن عن طريق هذه التخصيصات ·

محمد بك الانسي · هنا بيت القصيد

شمس الدين بك · (مداوماً) والله بامكاني ان ابين فرداً فرداً الجهات التي تصرف عليها هذه التخصيصات لولا خوفي من فضيحة اناس يدعون بأنفسهم انهم من الاشخاص البارزين ·
انا اقترح عليكم ايها الزملاء ان تحذفوا هذه التخصيصات ، ولو قبلتم الموازنة بكاملها لكي لا تصرف لجهات مجهولة وغير معلومة لان البلاد لا يمكنها ان تتحمل اكثر من ذلك ·

توفيق بك · ضعو المادة بالرأي يا فخامة الرئيس ·

سعيد باشا الصليبي · يجب ان نضع اصل المادة كما قبلتها اللجنة ·

فخامة الرئيس · انا اتنازل عن هذا الحق و · · · ·

ابراهيم بك : (مقاطعاً) يمكنكم ان لا تصرفوها ولكن لا يحق لكم ان تتنازلوا عنها ويمكنكم ضم [illegible] مبلغ ٢٥٠ جنيه بالرأي ·

فخامة الرئيس · موافقين على المادة كماقبلتها اللجنة ·

فوافق المجلس على ذلك ·

توفيق بك

مشترى كتب حقوقية	١٨	٣٠	٢٠	٢٠
				قبلت
مجموع النفقات		١٣٠١	١٢٩٣	١٠١٠
المجموع		٤٨٣٤	٤٥٢٨	٣٩٨١
ادارة المقاطعات	٦			
آ الرواتب				
متصرف ٢٨ —٢=٤٦	١	٤٥٠	٤٦٨	٤٦٨

ارجو اعلامنا عن تاريخ اللغو

توفيق بك · هذا حق

محمد بك الانسي · بعد شهرين

توفيق بك · نعم حتى تكون الميزانية انتهى لمرها ·

نجيب بك · لغاية مايس

فخامة الرئيس · موافقين على ذلك ؟

فوافق المجلس على ذلك ·

نجيب بك الشريدي · اقترح ان يكون رواتب الاربع متصرفين من (٣٢—٣٧)
سعيد باشا الصليبي · هذا حق مكتسب لا يجوز تنزيل راتب احد المتصرفين ولكن يمكنكم ان تبلغوا درجاتهم الى سوية واحدة ·

نجيب بك الشريدي · هل يمكنك بان تثبت لنا نه وصل الى هذه الدرجة بحق وبوقته ؟

سعيد باشا الصلبي · هل يمكنك بان تثبت لنا ان بقية الموظفين وصلوا الى هذه الدرجة بالطريقة التي تبحث عنها ؟

نجيب بك · انا اقترح ان يكون اربع متصرفيات ومفتش ملكية ·

توفيق بك : لم نصل الى المتصرفين ·

فخامة الرئيس : هل انتم موافقين على المادة الاولى كما هي ؟

عطاالله بك : لماذا لايكون المتصرفون في درجة واحدة من حيث الراتب ؟

محمد بك الانسي : القضية مهمة فيما يتعلق بتنزيل الرواتب · الموظفون على ثلاثة اقسام ، الموظفون البريطانيون ، والموظفون المستعارون ، والموظفون الوطنيون ·

فاذا كان مبدأ التنزيل في الرواتب سيقبل في المجلس الموقر فمن الضروري ان يكون على السواء اذا كان بالامكان واذا كان التساوي غير ممكن في هذا الموضوع فليس من العدل ان يترك البريطانيون والمستعارون ويلقى القبض على رواتب الموظفين الوطنيين الذين يصرفون رواتبهم داخل البلاد ·

أرى ان يقبل مبدأ الالغاء وان ينظر المجلس بامر الاستغناء عن الموظفين المستعارين ·

شمس الدين بك : اذا قبلتم مبدأ التنزيل لماذا لم نبتدأ من الرأس ؟

عطاالله بك · يجب ان لايكون فرق في رواتب المتصرفين

توفيق بك · انا اقول ان هذا المتصرف قديم في وظيفته وصاحب شخصية بالادارة ·

فخامة الرئيس · موافقين على قبول المادة الاولى كما هي ؟

فوافق المجلس على قبولها بـ (١١) صوت ضد (٤)

توفيق بك ·

	٨٠٧	٢ (٢) متصرف « ٣٢ — ١ — ٣٧ »
٣٨٤	٧٤٤	٧ (٢) « « ٢٦ = ١ = ٣١ »
مفتش الملكية		٤ (٤) « « ٢٢ = ١ = ٣٧ »

١٢٢٧ « ٣ متصرف » ١٦١١

توفيق بك · كانت رأت اللجنة ان تستغني عن متصرف من الاربعة وتستعيض عنه بمفتش ملكية وهكذا عملت · اما انا ارى عدد المتصرفين لا يحتاج لوجود مفتش ملكية ولهذا اقترح عدم لزوم مفتش حيث بامكاني انا وفخامة رئيس الوزراء ان نؤدي هذه المهمة على احسن اسلوب وبذلك نكون اقتصدنا مبلغاً لا يستهان به ·

شمس الدين بك · نحن وضعنا « ٧٢٠ » جنيه اجور تفتيش وهذا المقدار كاف وحتى « مجحف » وعليه ارى ان يكتفى بابقاء اربعة متصرفيات فقط ·

عوده بك · انا اريد ان اسأل فخامة رئيس الوزراء بحضور هذا المجلس هل هو مستعد ان يأخذ على عاتقه تفتيش جميع المتصرفيات والقائمقاميات والبلديات وسائر فروع الادارة ؟

فخامة الرئيس · نعم يمكننا بعون الله انا والسكرتير العام ان نقوم بتأدية هذه المهمة طبق رغائب المجلس ·

توفيق بك · نعم ياسيدي ·

عوده بك · نحن نكتفي ببيانات فخامة الرئيس وذاتاً امر التفتيش هو من جملة وظائف المتصرفين ·

توفيق بك · انا أرى ان بعض الزملاء خالفوا القواعد العامة في امر الميزانية لانه من المعلوم ان الحكومة تطلب والمجلس يعطي، ولا اعطاء بلا طلب فطالما ان الحكومة لم تطلب مفتش ملكية وهي متعهدة بامر التفتيش فلم يبق حاجة لاحداث مثل هذه الوظيفة وان وجدتم بعد ذلك نقصاً في

امر التفتيش فبالأمكان افات نظر الحكومة الى هذا النقص ·

نجيب بك : يعترف عطوفة السكرتير العام انه لم يذهب الى تفتيش الملحقات في السنة الماضية الا خمس او ست مرات فقط ولو كان يوجد مفتش يغار على مصلحة البلاد لما ابقى باقية على كثير من المتصرفين والقائممقامين ومديري النواحي ·

شمس الدين بك : نحن ليس من اختصاصنا تعيين مفتشين ·

نجيب بك الشريدي : ان اعلان الادارة العرفية في الكرك لدليل ساطع وكفى ما سجلناه في محضر هذا المجلس بحق متصرف الكرك من الجدارة والنبوغ والكفاءة واؤكد لكم ان اكثر المتصرفين على هذه الصورة اذاً فالمحتاج الى التفتيش لايمكنه ان يفتش غيره ·

شمس الدين بك : ان رئيس الحكومة مستعد ان يعطيك سنداً مصدقاً من« ابو راتب»بانه قادر على القيام بامر تفتيش موظفين الادارة ·

محمد بك الانسي : ان وضعية الحكومة الحاضرة حدت بالاخ نجيب بك ان يطلب تشكيل مفتشية ملكية لان موظفين الادارة هم جميع الموظفين ماعدا موظفين العدلية · وعلى هذا الاساس حشرت جميع دوائر الحكومة ماعدا العدلية وربطت برئاسة النظار ولهذا صح قول القائل : سبحان من جمع العالم في واحد · فرئيس النظار الذي هو رئيس هذا المجلس ورئيس الحكومة الطويلة العريضة

شمس الدين بك : الله اكبر ماطولها واعرضها ·

محمد بك الانسي ·(مداوماً) لااعتقد انه يمكنه ان يراقب كل هذه الدوائر المرتبطة به ، كما واني لااعتقد ان السكرتير العام التي قضت عليه الايام ان يمكث بيننا ستة اشهر في الاخذ والرد ان يستطيع القيام بمثل هذه المهمة الا اذا كانت هنالك محاذير اخرى نجهلها تتطلب عدم وجود مفتش ملكي لكل هذه الدوائر ومع هذا اذا لم ير المجلس لزوماً لاحداث هذه الوظيفة فاني ارى ان وجود خمسة متصرفيات في شرق الاردن فيه شيء من التبذير يكفي ان يكون فيها اربعة فقط ·

شمس الدين بك : ان احداث مفتشية ملكية في الميزانية يحتاج الى نفقات زائدة لان المتصرف

الذي تلغى وظيفته يجب ان يعين على الاقل بوظيفة قائممقام اولاً ·

ثانياً : ان طلب احداث مفتشية ماكية اقتراح جديد فبحسب قانوننا الداخلي يحتاج ذلك الى تقديم مذكرة الى المجلس التشريعي وبعد اقرار لزومه يحال الاقتراح على اللجنة المختصة وهناك يخصص له راتب معين ·

واما في اثناء تدقيق الموازنة طلب احداث مفتشية ملكية اظن انه مخالف للقواعد المالية التي ذكرها الزميل نجيب بك وهي نظرية الاستاذ فارس بك الخوري ·

عوده بك : فطالما ان رئيس هذا المجلس الذي هو رئيس الوزراء مع السكرتير العام صرحا بحضور هذا المجلس بانهما مستعدان للقيام بامور التفتيش ونحن لهما من الشاكرين طالما ونحن باحتياج لقرش واحد ومع هذا سيكون كل منا واقف بالمرصاد بحق كل موظف يسيء استعمال وظيفته ولم تتخذ بحقه الاجراءات القانونية ·

نجيب بك : قبل ان نشكو من الادارة التي لاتلتفت الى مصلحة الامة فيما يتعلق باعمال بعض المتصرفين الذين استوضحنا من الحكومة بخصوصهم في هذا المجلس الموقر كالمتصرف الذي يعلن الادارة العرفية ولا يعرف كيفية اعلانها كالاطفال · فاذا كانت الحكومة جديرة بالمؤاخذة من هذه الجهة فعوده بك جدير بالمؤاخذة ايضاً لانه هو الذي دافع عن متصرف الكرك دفاعاً لايتفق مع المصلحة العامة بل كان يدافع لمصلحته الذاتية ·

كما انني فهمت اليوم من عطوفة رفيفان باشا بصورة خصوصية انه لم تقع عينه على موظف اكتسب درجة متصرف او مايعادلها باقل ادراك من متصرف الكرك فلو كان هنالك مفتش ملكي لما استطاع متصرف الكرك ان يبق حتى هذا اليوم · مع ان عطوفة السكرتير العام فتشه مراراً وعلى ما اعتقد ان صاحب الوجدان كالسكرتير العام لا يتغاضى عن سيئاته و يغتفرها ·

ولا ينسى عوده بك المضبطة التي جاب ذلك المتصرف اللاوطني قسماً من اهالي الكرك ووقعهم عليها بانه يستنكر اعمال العرب المسجية ضد الصهونيين · فلو كان لاسيئة لمتصرف الكرك والحكومة شرق الاردن الا هذه السيئة لكفى ·

«وهنا بادر شمس الدين بك بالتصفيق واشترك معه قسم من المستمعين بالتصفيق فأمر فخامة الرئيس الشرطة بلزوم اخراج من صفق من المستمعين لخارج القاعة لمخالفة ذلك للنظام الداخلي فأخرجوا» ·

نجيب بك الشريدي . (مداوماً) انني استغرب ويحق لي ان استغرب ان اللجنة المالية التي اقترحت لغو متصرف من المتصرفين ووضع مفتش ملكي بدلا عنه وهذه اللجنة اتي يرأسها السكرتير العام والذي قال الآن بعكس اقتراحه يحق لي ان استغرب مثل هذا الرجوع الصريح فلو كان عطوفة السكرتير العام لم يقترح على اللجنة وضع مفتش ولو كان لا يعتقد ان هذا المفتش لازم وضروري لما اقترح ان المتصرفيات في الوقت الحاضر خمسة والقائمقاميات ستة والمديريات ثلاثة . ونقترح اللجنة ان يكونوا اربعة في كافة انحاء شرق الاردن اتي هي تابعة للتفتيش الاداري ودائرة النافعة والزراعة والشرطة والدرك بحسب القانون التركي هي ايضاً تابعة للتفتيش الملكي .

فاذا كانت الحكومة حقيقة قامت بهذا التفتيش ووقفت على النواقص وراشدت الموظفين الادارية الى نواقصهم وعزلت وشكلت مجالس تأديبية وعملت شيئاً يستحق الذكر مما يؤول الى مصلحة البلاد ويردع اولئك الموظفين او بعض اولئك الموظفين عن غيهم .

فلتتفضل الحكومة ولتعلمنا بالتفتيشات التي قامت بها ومقررات المجالس الادارية المغلوطة ؟

فخامة الرئيس : خرجت عن الصدد .

نجيب بك : (مداوماً) ما خرجت عن الصدد بل هو نفس الصدد لان كل هذا من الدلائل والبراهين على لزوم احداث المفتشية لانها تقطع دابر الارتكابات التي يقترفها اولئك الموظفون من احمال الحطب التي يستوردونها وسلل البيض والخراف والسمن الذي شاهدته بأم عيني وتحققته من كثير من الناس .

شمس الدين بك : هذا في جهات اربد؟

نجيب بك الشريدي : في كل الجهات .

نجيب بك : (مداوماً) الى غير ذلك من اساءة الاستعمالات وعدم الكفاءة فما هي التقارير التي قدمتها الحكومة وما هي الاجرآت التي اتخذتها انني اجيب على ذلك ، واستطيع ان اجيب انها صفراً وتحت الصفر ، بعد كل ذلك لا يسعني الا ان اؤيد اقتراحي فيما يتعلق بلزوم المفتش الملكي بدلاً من احدى المتصرفيات وجعل قضاء العقبة مديرية ناحية واستحضار قائمقام العقبة الى اللواء

الذي سينزل الى قائمقاميه وبذلك لانكون صرفنا ملا واحداً زائداً وان في ذلك البلاغ ولكل رأيه .

عوده بك : انني انكر على الزميل بانني دافعت عن متصرف الكرك لمصالح شخصية لانني تركت الكرك منذ تسع سنوات .

شمس الدين بك : ولكن لم تقطع علاقاتك منها .

عوده بك : (مداوماً) وكل واحد يعلم انني اكبر من ان احتاج متصرف الكرك خصوصاً في الوقت الحاضر .

نجيب بك الشريدي : لاننسى ان لك عشيرة تحتاجه !

عوده بك : (مداوماً) ان ماقلته بخصوص متصرف الكرك في ذلك الحين لولم يكن على جانب عظيم من الصواب لما اقره مجلسكم الموقر .

نجيب بك الشريدي : المجلس لم يقر ذلك الا لاجل الخاطر لان متصرف الكرك لايستحق ان يكون مدير ناحية .

عوده بك : (مداوماً) وفي نفس الوقت اعاتب نجيب بك لانه شاهد كثير من الموظفين اساءوا الاستعمال وله الحق ان يرفع الشكوى عليهم الى رئيس الوزراء وهولم يفعل ذلك فهومعاتب .

شمس الدين بك : دخلنا في المغازلات !

فخامة الرئيس : خرجتم عن الصدد !

توفيق بك : ان الذي اقترح ضرورة وجود المفتش هو علاء الدين بك طوقان لذلك ليس لي رجوع كما يظن .

فخامة الرئيس : اضع قرار اللجنة الذي هو عبارة عن ابقاء ثلاثة متصرفين ومفتش ملكي .

فرفض المجلس قبول قرار اللجنة .

محمد بك الانسي : انا قلت اذا ماامكن احداث مفتش ملكية يكتفى بثلاثة متصرفيات لان البلاد غير متحملة لاكثر من ذلك ·

فخامة الرئيس : اضع الآن اصل المادة اي اربع متصرفين موافقين ؟

فلم يوافق المجلس على ذلك ·

فخامة الرئيس : اذا هل توافقون على ان يكونوا ثلاثة بدلاً من الاربعة؟

فوافق المجلس على ذلك ·

توفيق بك :

المقدار الذي قبلته اللجنة	مشروع ميزانية ٩٣٠ — ٩٣١	ميزانية ٩٢٩ — ٩٣٠	الفصل	المادة
٢٢	٢٢	٢٢	٥	علاوة فرق العملة
قبلت				
١٤٠١	١٤٠١	١٣٩٥	٦	٥ قائم مقام ٢١—١—٢٥
قبلت				
٢٣	٢٣	٣٦	٧	علاوة فرق العملة
قبلت				
٠	٠	٥٢٦	٨	٣ مدير ناحية ١٣—$\frac{1}{2}$—١٦
٦٣٢	٦٣٢	٠	٩	٤ 〃 〃 ١٣—$\frac{1}{2}$—١٦

نجيب بك الشريدي : يجب ان يكونوا خمسة بدلاً من القائمقامية الملغاه

فخامة الرئيس : موافقين ؟

فوافق المجلس : على ان تكون المادة التاسعة كما يأتي :

	٧٨٨	٦٣٢	٠	٩	٥ مدير ناحية ١٣$\frac{1}{2}$١٦
توفيق بك :	٦	٦	٠	١٠	علاوة فرق العملة
〃 〃	١٣٤٩	١٣٤٩	١٣٦٨	١١	١٠ كتاب ٩$\frac{1}{2}$—١٢

نجيب بك الشريدي : اقترح ان يكون عدد الكتاب تسعة بدلاً من عشرة ·

فخامة الرئيس : موافقين ؟

فوافق المجلس على جعل عدد الكتاب تسعة بدلا من عشرة الموجودين في المادة (١١)

توفيق بك :	٢٦	٢٦	٣٢	١٢	علاوة فرق العملة
	قبلت				
توفيق بك :	٣٥٣	٣٥٣	٣٧٥	١٣	(٤) كتاب ٦—$\frac{1}{2}$—٨

نجيب بك الشريدي · يكفي ثلاثة

فخامة الرئيس · موافقين على ثلاثة كتاب ؟

فوافق المجلس على ان تكون محتويات المادة (١٣) ثلاثة كتاب بدلا من اربعة ·

توفيق بك :	٥	٥	٧	١٤	علاوة فرق العملة
	قبلت				
توفيق بك :	٣٨٤	٣٨٤	٣٧٢	١٥	آذنون
	قبلت				

		٦٢٨٠	٦١٣٣		مجموع الرواتب
					(ب) النفقات
توفيق بك :	٨٢٠	٨٢٠	٩٠٠	١٦	نقليات وسفريات
توفيق بك :	٧٠	٧٨	٧٧	١٧	انارة وتدفئة
	قبلت				